كلمة المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في سويسرا، إبراهيم خريشي، خلال الدورة الـ ٤٥ لمجلس حقوق الإنسان، يدعو فيها المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته والاعتراف بفلسطين ومقاطعة المستوطنات*

جنيف، ٢٠٢٠/٩/٣٠

طالب المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في سويسرا إبراهيم خريشي، المفوض السامي لحقوق الإنسان، بضرورة تحديث قاعدة البيانات للشركات العاملة في المستوطنات، حسب قرار مجلس حقوق الإنسان.

ودعا خريشي خلال النقاش العام تحت البند السابع في الدورة الـ٤٥ لمجلس حقوق الانسان، المفوض السامي والأمين العام للأمم المتحدة وكافة الدول بالضغط على القوة القائمة بالاحتلال، للسماح لآليات مجلس حقوق الإنسان بممارسة مهامها والسماح لحملة الولايات الخاصة والمقرر الخاص ولجان هيئات الاتفاقيات التعاقدية بزيارة فلسطين.

وأكد على ضرورة تعزيز عمل مكتب المفوض السامي وحماية العاملين به والسماح لهم بالتنقل والإقامة، وذلك من اجل تعزيز مبدأ المساءلة والمحاسبة وتحقيق العدالة وضمان حقوق الإنسان وحماية القانون الدولي.

ودعا خريشي الدول كافة إلى حماية القانون والشرعية الدولية وعدم الانصياع لرغبات الإدارة الأميركية، الأمر الذي يستدعي من المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته واتخاذ خطوات عملية ورادعة وان لا يكتفي بالتنديد والإدانة أو التعبير عن القلق، بل فرض إجراءات تنسجم والقواعد الآمرة للقانون الدولي والاعتراف بدولة فلسطين ومقاطعة المستوطنات ومنتجاتها ومنع الشركات العاملة بها وعدم التعاون معها.

وطالب الدول التي لازالت تحجم عن الحديث حول أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين وباقي الأراضي العربية المحتلة الأخرى أن تعيد النظر في موقفها، وخاصة أن القوة القائمة بالاحتلال تستغل انشغال المجموعة الدولية في مواجهة خطر وتداعيات جائحة كورونا، وتصعد اعتداءاتها على المدنيين، وفرض القيود على الحركة وتنقل المرضى واقتلاع الأشجار وقتل المواشي واستهداف المزارعين والصيادين في البحر، اضافة الى الحصار المفروض على قطاع غزة منذ ١٣ عاماً، وكذلك حجز الأموال الفلسطينية بحجة أننا نساعد عوائل الشهداء والأسرى والجرحى.

---

* **المصدر:** وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطنية، وفا
https://www.wafa.ps/Pages/Details/10152

وقال إن شعبنا الفلسطيني لا يزال يتعرض لحملات الاعتقال من قبل القوة القائمة بالاحتلال، حيث اعتقل أكثر من مليون فلسطيني منذ عام ١٩٦٧، استشهد منهم ٢٢٤ داخل سجون الاحتلال بسبب التعذيب والإهمال الطبي والقتل العمد وإطلاق النار المباشر.

وأضاف ان أكثر من ٥٧٠٠ معتقل لا زالوا في سجون الاحتلال في ظروف غير إنسانية، يواجهون أوضاعا صحية صعبة وأشكالاً مختلفة من التعذيب والعقوبات الجماعية، إضافة إلى استمرار الاحتلال باحتجاز جثامين ٦٦ شهيدا بشكل غير قانوني وغير أخلاقي، الأمر الذي يستدعي من المجتمع الدولي وكافة المؤسسات الدولية المعنية بالتدخل العاجل لإطلاق سراح المعتقلين وخاصة المرضى والنساء والأطفال والموقوفين الإداريين وإعادة الجثامين.

وأشار خريشي في كلمته إلى أن القوة القائمة بالاحتلال لا زالت مستمرة في تهويد مدينة القدس وسحب هويات المقدسيين والتضييق عليهم، وكذلك الاعتداء على المصلين ورجال الدين، عدا عن هدم البيوت في القدس والاستمرار في الاستيطان.

وبين أن ما تسمى بخطة السلام والازدهار الاميركي، التي تخالف القانون وتنتهك الحقوق التاريخية والوطنية والقانونية للشعب الفلسطيني، أعطت الضوء الأخضر لنتنياهو بالإعلان عن نيته ضم حوالي ٣٣٪ من مساحة الضفة الغربية.

وأكد أن هذا الإعلان قوبل برفض فلسطيني ودولي، معتبراً أن ضم أي جزء من الأرض المحتلة يعتبر انتهاكاً صارخاً للقانون ويقوض حق تقرير المصير ويقضي على إمكانية الحديث عن حل الدولتين ويشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين.

وقال: نعي حجم الضغوطات التي تمارسها الإدارة الأميركية على عديد من الدول في إطار خدمة الحملة الانتخابية لترمب، التي تأتي في مخالفات للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية بما فيها مبادرة السلام العربية، وفي محاولات لتصفية المسألة الفلسطينية تحت شعار صناعة السلام، فصناعة السلام في المنطقة تبدأ بإنهاء الاحتلال غير القانوني وانهاء الظلم الذي وقع على شعبنا منذ أكثر من سبعين عاماً.

وكانت انطلقت أعمال مجلس حقوق الإنسان، صباح اليوم الأربعاء، بالنقاش العام لحالة حقوق الانسان في فلسطين وباقي الأراضي العربية الأخرى.

وتضمنت الجلسة كلمات للمجموعة العربية والإسلامية والمجموعة الإفريقية ودول عدم الانحياز، ومداخلات لـ٤٥ دولة بصفتها الوطنية من آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية والدول العربية كافة.

وأكدت المداخلات كافة إدانتها للانتهاكات التي تقوم بها القوة القائمة بالاحتلال، وضرورة الحفاظ على البند السابع.

وشددوا على ضرورة إنهاء الاحتلال، وحق الشعب الفلسطيني في ممارسة الاستقلال على أرض دولة وعاصمتها القدس الشرقية، وأدانوا إعلان الضم الإسرائيلي لأجزاء من الضفة الغربية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/